رأي في رسالة وصلتنا...

سنطلبُ العلمَ «...ولو في الصين»

في رسالته الموجهة إلى مدير مركز القطان للبحث التربوي (المنشورة في الجزء السابق من هذا العدد) فإن د. أحمد المصري مدير التدريب في وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة يصل إلى مجموعة من الاستنتاجات بعد «قراءته» العدد الرابع من نشرة رؤى تربوية التي يصدرها المركز.

وتتلخص هذه الاستنتاجات فيما يلي:

- إن موضوعات النشرة مفيدة ومتنوعة.
- إن هناك محاولة لتجاوز دور وزارة التربية والتعليم.
- إن لدينا الكثير من الفلاسفة المسلمين، فلماذا نستشهد بآخرين أجانب.
- إننا في ترجمتنا لمقالات من الفكر التربوي العالمي والاستشهاد بآراء الأجانب فكأننا نقلل من شأن ثقافتنا.
- إن التدريب الذي نفذته وزارة التربية والتعليم فيما يخص المناهج الجديدة لم يكن قليلا، فقد تم إعداد مواد التدريب وتمت المتابعة الميدانية واستقبال التغذية الراجعة ورصدها.
- إن الوزارة لديها الكثير من الكفاءات من مشرفين تربويين وخبراء في تقييم المناهج، ولا يعقل أن ننتظر من مركز القطان تطوير هذا الطاقم.
- إن الطلب من المعلمين إرسال آرائهم بخصوص الكتب المدرسية الجديدة إلى نشرتنا يمثل دعوة خفية من قبل مركز القطان.
- إن الجهة التي تقوم على تقييم المنهاج الفلسطيني هي وزارة التربية والتعليم.
- إن هناك مقالة في العدد ضعيفة الترجمة.
- إن وزارة التربية تهتم بالتخطيط وتغيير المواقع جنبا إلى جنب وتحاول جاهدة أن تلبي احتياجات المعلمين والمديرين والمشرفين.
- يتساءل بشيء من الاستنكار «هل أنتم ممن يؤيدون أفكار سارتر ونظريته الوجودية؟
- إن العدد قد تضمن أخطاء لغوية ونحوية.
- يقترح علينا أن نضمن الأعداد القادمة بـ «جمل أو عبارات مسلّم بها، يستحسن تذكير التربويين بها»، كما أنه يقترح علينا نظاما لتوثيق الاقتباسات أو تلخيصها.

إن هذا (الخطاب) يأتي على هيئة رسالة موجهة إلى مدير مركز القطان، ومذيل بإشارة إلى أن نسختين منه موجهتان إلى وكيل الوزارة المساعد لشؤون غزة وإلى مدير عام التدريب والإشراف التربوي.

ورغبت في مناقشته لأن أهميته لا تكمن في كونه خطابا ينتجه صاحبه بصوته بل لأنه صدى لـ (خطاب) اجتماعي له حضوره المؤثر في الثقافة العربية الراهنة، وهنا تكمن أهمية محاورته (إن كان بالإمكان ذلك، وبخاصة لأن هذا الخطاب في مجمله هو خطاب تسلطي تعسفي لا يناقش الأفكار والمفاهيم في سياقاتها بل ينبني على «افعلْ» ولا «تفعل» وإن أتى تحت زعم أنه «اقتراحات».

إن أول ما يلفت النظر أن «المقترحات» قد وردت على هيئة رسالة رسمية موجهة من موقع إداري (مدير التدريب) إلى موقع إداري آخر (مدير المركز) ومذيلة بنسختين إلى موقعين إداريين آخرين (في

وزارة التربية). وهنا نتساءل فيما إذا كان الدكتور يضع في اعتباراته الحوار كمنهج في التفكير؛ ألم يكن من الحري به أن يوجهه على شكل مقالة نقدية للنشرة، فننشره له؟! أم أن اختيار شكل الرسالة الرسمية له مغزى آخر؟! وبخاصة، ونحن نعرف جيدا، أن الآراء الواردة في الرسالة ليست بالضرورة آراء رسمية لوزارة التربية والتعليم، فنحن نعرف ومن خلال تجربتنا أن أفكارا مستنيرة فيها تتجاوز بكثير هذا الكلام «المفزع» الوارد في الرسالة.

فما الذي يمكن أن نقرأه من خلال هذه الرسالة واستنتاجاتها؟ إن الملاحظات التالية هي ملاحظات سريعة لـ (خطاب) لا يشبه خطابات كثيرة رائجة بل هو في أحسن أحواله صدى لها كما أشرنا سابقا. وسنكتفي تاليا بالإشارة إلى عدد من الملامح التي تميز هذا (الخطاب/ الرسالة):

ذهنية التمركز وأحادية الدور

يرى د. المصري أن على المراكز والمؤسسات التربوية المجتمعية ألا تتجاوز وزارة التربية، ويجب عليها أن تقدم آراءها وأبحاثها لوزارة التربية والتعليم، وبالتالي فإن التعاون مع الوزارة على أهميته لا يلغي أهمية أن تقدم المراكز أفكارها وآراءها وأبحاثها للمجتمع بمجمله بدلا من أن يقتصر على إرساله إلى وزارة التربية. إن الفعل التربوي هو فعل مجتمعي وهو شأن عام وإن كانت وزارة التربية تحمل على عاتقها الجهد الأكبر والعبء الأكثر. ولكن الأمر ليس في علاقة أحادية الجانب فقط بل في علاقة مجتمعية ذات أبعاد عديدة أحدها التعاون وتبادل الأفكار ما بين المؤسسات المجتمعية ووزارة التربية والتعليم. و «الغريب» أن هذه الدعوات التي يدعو لها كاتب الرسالة لا تنسجم على الإطلاق مع تجربة تعاونية وتعاضدية ما بين كثير من المؤسسات المجتمعية ووزارة التربية سواء في حقل التدريب أو تقييم الخطط أو الكتب المدرسية... أم أن الدكتور لم يسمع بتلك الفعاليات التربوية التي كانت ثمرة لتعاون ما بين الوزارة والمؤسسات؟! قد نطمح إلى ارتقاء أكبر في هذه العلاقة ولكن الأمر في كل حالاته يؤشر إلى أن الوزارة بوجه عام والمؤسسات بوجه خاص ترى في الشأن التربوي شأنا اجتماعيا وليس شأنا منحبسا بين جدران وزارية.

الانغلاق الثقافي والتمترس حول الذات

إن أي إنسان على صلة بسيطة ومتواضعة بالثقافة العربية والفكر الإسلامي عبر تاريخه، سيلحظ ببساطة أن العلماء والمفكرين والفلاسفة العرب لم يكونوا يفزعون من التعامل مع الفكر الإنساني سواء أكان مصدره الهند أم اليونان أم الصين... وحدث ذلك في عصور الازدهار، فقد كان لديهم الكثير ومع ذلك فقد ترجموا وحللوا واقتبسوا... ولم يجدوا حرجا كالحرج الذي أصاب مدير التدريب في وزارة التربية والتعليم

فلماذا يفزع د. أحمد المصري من إيراد اقتباس لفيلسوف صيني أو ترجمة مقالة إلى العربية أو الإفادة مما أنتجه الفكر الإنساني سواء أكان عربيا إسلاميا أم أجنبيا؟! ومن قبيل المشاكسة فقط أود أن أسال فقط: ماذا لو كان هذا الفيلسوف الصيني الذي اقتبسته فيلسوفا صينيا مسلما مثلا؟! أسيكون لك موقف مختلف؟!

إنه الفزع من الآخر، الفزع من قوة الآخر ومكانته في العصر الحديث، الفزع من التحاور مع الفكر الإنساني، وما يجده السيد المصري لا يتجاوز أن « لا غضاضة في الاطلاع على ثقافة العالم... » لاحظوا العبارة وسياقها فهو لا يرى «غضاضة». إن التفاعل مع الثقافة الإنسانية ليس مجرد تفاعل عبر منطق «لا غضاضة» بل بمنطق الواجب الذي تقتضيه مصلحتنا المعرفية والتاريخية قبل أن تكون تلك مصلحة العالم. ومن المؤسف أن يأخذ علينا التعريف «بماكسين غرين» التي ترجمنا لها مقالة، ويعتبر ذلك تمجيدا لـ «هؤلاء التربويين الغربيين أكثر من تربويينا» فمن جاء أين بهذا الكلام الله أعلم، كما انني أستطيع جازما القول بأن د. المصري لم يقرأ حرفا واحدا لهذه «الغربية» التي «نمجدها». ولو قرأ، لربما وجد لديها نقدا لكثير من مظاهر المجتمع الغربي أكثر مما قد يجده لدى كثير ممن يريدنا أن نمجدهم من «تربويينا».

ما الذي يمكن أن نقوله للسيد مدير التدريب الذي يقفز إلى حكم متمثل في أنه « لا يحبذ التركيز على ثقافة هذا العالم على حساب تراثنا وقيمنا ورصيدنا الثقافي والعلمي وكأننا نقلل من شأن ثقافتنا» ليس السؤال الأساسي أنأخذ أم لا نأخذ، بل السؤال الأساسي ما الذي نأخذه وكيف نأخذه. فهل ما يريده الدكتور المصري هو انغلاق ثقافتنا علينا ونكتفي بالاطلاع على ثقافة العالم (التي نحن جزء من تشكيلها) بمنطق «لا غضاضة»

أن العلماء والمفكرين والفلاسفة العرب لم يكونوا يفزعون من التعامل مع الفكر الإنساني سواء أكان مصدره الهند أم اليونان أم الصين

؟!

سلطة التحريم

يحرم الدكتور على المعلمين أن يرسلوا بآرائهم وأفكارهم إلى نشرة تربوية، إن هذا يعني في حقيقته ألا ينشر المعلمون آراءهم وأفكارهم ومقترحاتهم بخصوص عملهم التربوي أو المناهج الجديدة... في منابر إعلامية، وعليهم فقط أن يرسلوها «لذوي الشأن وأهل الاختصاص والمخلصين». هل يعقل أن تكون هناك دعوات من هذا النوع مع بداية ألفية ثالثة، ومع تراث تربوي متراكم في فلسطين منذ بداية القرن عمل وما زال يعمل على دفع الحوار التربوي اجتماعيا؟! هل الدكتور جاد فعلا في قوله إن تقييم المنهاج الفلسطيني التربوي الجديد هو شأن «طاقم من المشرفين التربويين والخبراء في مجال تقييم المناهج الجديدة» الذين يعملون في وزارة التربية؟! نحن نعرف جميعا أن تقييم الذات هو أمر أساسي في أية عملية للتطوير، ولكن أن يقتصر الأمر على الذات، فهذا يعني اختفاء أبعاد أخرى من عملية التقييم التي تتعدد عناصرها. إن حق تقييم أي إنتاج وأي أداء في المجتمع مهما بلغ شأنه هو حق طبيعي لكل مواطن سواء أكان من أهل «الاختصاص» أو ممن «كان لديه ابن أو ابنة/أخ أو أخت... في مدرسة» أو أي فرد. إن أهمية دعوتنا للمعلمين لكي يكتبوا آراءهم تندرج في سياق تفعيل الحوار المجتمعي عموما والتربوي خصوصا، وبالتالي فإن «الدعوة الخفية» لا تكون لدى معلم ينشر في وسيلة إعلامية جهرا بل حين يقتصر الأمر على رسالة داخلية يوجهها فقط لذوي «الشأن»

إن حق تقييم أي إنتاج وأي أداء في المجتمع مهما بلغ شأنه هو حق طبيعي لكل مواطن سواء أكان من أهل «الاختصاص» أو ممن «كان لديه ابن أو ابنة/أخ أو أخت... في مدرسة» أو أي فرد.

ثقافة الاكتمال!

إذا كان كثير من العاملين في مواقع مؤثرة في وزارة التربية والتعليم قد أشاروا في مناسبات عديدة وعبر منابر إعلامية ولقاءات تربوية إلى عدم كفاية تدريب المعلمين على الكتب المدرسية الجديدة، وكان آخرها حوارا متلفزا على الهواء مباشرة اشتركت فيه مع زميل من وزارة التربية والتعليم. إن تقول وزارة التربية والتعليم بأن التدريب لم يكن كافيا لعوائق كثيرة، وإن المعلمين بحاجة إلى تدريب مستمر وإضافي، فإن هذا الرأي يضع المسألة في سياقها الصحيح، فالوزارة تدرك أن عليها عمل الكثير في هذا المجال، ولم يكن ممكنا ان تتوصل إلى هذه القناعة نفسها لو أنها اعتمدت رأي مدير التدريب في الوزارة في قطاع غزة « بأن التدريب لم يكن قليلا،... وتم إعداد مواد تدريبية في المباحث المختلفة... كما تمت متابعة أثره.... » وكان سيكفيها ما فعلت من حيث الشكل والمحتوى، وكفى المؤمنين شر القتال. فقد أنجز الأمر، وليس هناك أية حاجة (لآخرين) من خارج الوزارة كي يقدموا مساهماتهم «مع كل التقدير والاحترام».

ثقافة الاقتناص

إن ما أفادنا حقا من تلك الرسالة هو تنبيهنا إلى ضرورة الارتقاء بمستوى ترجمة بعض المقالات وتنبيهنا أيضا إلى أخطاء لغوية ونحوية وردت في نشرتنا، ونحن نتطلع إلى خلوها من أية أخطاء لغوية في المستقبل. لكن د. المصري يأبى إلا أن ينزلق إلى «تصيد الأخطاء» فيقع في «أخطاء أخرى» فهو لم يسمع عما أجازته مجامع اللغة العربية بشأن (كافة، وهامة ومواضيع) أو أنه لم يدرك أن بعض الاقتباسات التي وردت على ألسنة عدد من الطلاب في إحدى المقالات نشرت كما هي بالعامية ولذلك فكلمة «مشاغبين» وردت كما لفظت وبين مزدوجين. ولم «يغفر» لنا سقوط حرف الواو في كلمة (يحاوروها) الذي هو سقوط طباعي وليس خطأ نحويا أو لغويا كما أدرجه. ولو أردنا أن نقتنص أخطاءه كما فعل هو، فإننا لن نعدم ما يسعفنا على ذلك، ويكفي أن نشير إلى قوله في مفتتح رسالته: « حبذا أن تكون الافتتاحية قول مأثور..» بدلا من أن يقول: «...قولا مأثورا».

إننا في نشرتنا، وفي عملنا أيضا لن «نسلّم» بأية عبارة تربوية كما يدعونا الدكتور المصري، وبالتالي فنحن لا نعتقد بوجود عبارات تربوية مسلّم بها خارج سياق ما. ولذلك فإننا حريصون تماما على أن يكون كل كلام في الشأن التربوي هو كلام قابل للتأويل والتفسير واختلاف الاقتناعات، وبهذا، فقط، يمكن أن نؤسس لحوار، ولن نشارك الدكتور المصري رأيه في تحويل الأدب التربوي إلى «رسالة مقدسة» فكل عمل في المجتمع هو عمل سام مهما اختلف، ولا يقتصر ذلك على التربية، ولكن المحك الرئيسي لا يتوقف فقط على الرسالة التي نحملها ولكن الأهم كيف نترجمها إلى فعل وممارسة. فكم من فكرة تربوية وممارسة تربوية إيضا، كلتاهما تدعي القداسة والنبل، وربما يُبذل جهد هائل صادق في الممارسة، ولكن بنظرة متفحصة لنواتجهما سنكتشف كم قد يكون فيهما من قمع للتلاميذ، وقتل لروح الإبداع، وتغييب لفعلي الاختيار والمشاركة.

وسيم الكردي